الفصل الأول: ماهية المقاول و المقاولاتية

لقد عجلت التغيرات و التحولات السريعة و العميقة التي مست الاقتصاد العالمي إلى بروز المشاريع الصغيرة و المتوسطة كقاطرة أمامية للتنمية الاقتصادية و كعنصر أساسي في النسيج الاقتصادي الدولي، و عليه فقد أصبح المقاول نموذجا يحتذى به و يعطي دفعة للآخرين للسير على خطاه، و بالتالي الزيادة في عدد المشروعات الجديدة مما يؤدي تلقائيا إلى النمو الاقتصادي من خلال تنمية ابتكارات و قطاعات أعمال جديدة.

أولا: مفهوم المقاول و المقاولاتية

1- مفهوم المقاول و تطوره

تصبّ مجمل اعترافات و شهادات المفكرين أن فرنسا هي البلد الأول الذي ظهر فيه مصطلح "المؤسسة" L'entreprise و المصطلح المرافق له "المقاول" L'entrepreneur في القرن 15م.

و تجدر الإشارة إل أن مصطلح المؤسسة اشتق من لفظ Entreprendre و الذي يعني (التعهد أو الالتزام بإنجاز عمل ما يكتسي أهمية كبرى)، و من ثم فإن هذا العمل يتضمن بعض المخاطر.

و منه فإن مصطلح المؤسسة ارتبط منذ وجوده بفكرة المخاطرة، هذا العمل ذو الأهمية و الذي يتميز بطابع المخاطرة يزاوله شخص معين هو "المقاول"، هذا الأخير بدأ في التطور ابتداء من القرن 16م.

و قد أصبح ينظر إلى المقاول ابتداء من القرن 16م أنه (متعهد أو ملتزم مع شخص آخر ذو سلطة عليا –مثل الملك- بموجب عقد على إنجاز مشروع ما). و يمكن توضيح عنصر المخاطرة في هذا التعهد في كون الشخص الملتزم يملك نظرة سطحية و تقريبية عن التكاليف الحقيقية للمشروع الواجب تحملها و كذلك مدة الإنجاز، و من ثم ليس بإمكانه أن يعرف مسبقا ما إذا كان سيحقق ربح أو خسارة من هذا المشروع.

و بالرغم من استعمال مصطلح المقاول من قبل إلا أن الفضل في إدخاله إلى النظرية الاقتصادية يعود إلى كل من R.Cantillon سنة 1755 و J.B.Say سنة 1803، و اللذان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل.

فالمقاول حسب Cantillon و Say هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، و يعتبر Cantillon عدم التأكد عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرّفه و بغض النظر عن نشاطه (زراعي، حرفي، تجاري...) بأنه الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد ليبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد. و لأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة فهو يتحمل وحده الأخطار المختلفة، حيث يقوم بشراء عوامل الإنتاج ليحولها أو يبيعها، و في المقابل لا يملك ضمانات لما سيجنيه و لا من قدرته على تغطية التكاليف.

أما بالنسبة ل Say فإن الذي يميّز المقاول هو قدرته على تطبيق العلم و المعرفة، فهو يقوم باستغلال المعارف لإنتاج سلع ذات منفعة، و يعتمد في ذلك على العامل الذي ينجز العمل، و يصف المقاول أيضا بأنه الوسيط بين المنتجين لمختلف عوامل الإنتاج من ملاك أراضي و عمال و أصحاب رؤوس الأموال و بين المستهلكين.

كذلك نجد أعمال Marshal الذي يعتبر من أوائل المفكرين الانجليز الذي اهتموا بالمقاول في بداية القرن 20م، حيث تزامنت أعماله مع ظهور المؤسسات الكبيرة، لهذا فهو يعتبر أن تحول الاقتصاد من الاعتماد على الحرف الصغيرة التي يسيّرها العمال إلى نظام المؤسسات الكبيرة المسيرة من طرف مقاولين رأسماليين يتطلب وجود أشخاص ذوي طاقات كبيرة يقومون بتسيير الإنتاج لتقديم أحسن نتيجة ممكنة لإشباع الحاجات.

و بالرغم من مختلف هذه الدراسات، لم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بها أب المقاولاتية Shumpeter سنة 1935م، حيث يعتبر أول من تفطن لأهمية عامل التغيير، و ذلك عن طريق الاستخدام المختلف للموارد المتاحة للمؤسسة، و ضرورة العمل على اكتشاف و استغلال الفرص الجديدة.

فالمقاول حسب Shumpeter هو قبل كل شيء شخص **مبدع** يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات و التقنيات المبتكرة للوصول إلى توليفات إنتاجية جديدة تتمثل في:

- صنع منتج جدبد.
- استعمال طريقة جديدة في الإنتاج.
- اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق.
- اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية.
- إنشاء تنظيمات جديدة.

و من أجل الإبداع يقوم المقاول بتحمل الأخطار المترتبة عن عملية البحث عن تنظيمات جديدة لعوامل الإنتاج.

و عليه فالمقاول هو الشخص الذي يتمتع بقدرات على تحمّل المخاطر و رؤية الفرص و التخطيط و الإدارة الإبداعية لعمل خاص به، بهدف تحقيق عوائد مالية.

2- مفهوم المقاولاتية

من المدارس التي درست المقاولاتية توجد ثلاث مدارس رئيسية تعرّف المقاولاتية حسب تصوّرات مختلفة:

أ- **إنشاء مؤسسات جديدة**: الاتجاه الأول الذي يتزعمه Gartner يعتبر أن المقاولاتية هي عملية إنشاء مؤسسات جديدة، و حتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ظهور هذه المؤسسات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة.

و يرى هذا الاتجاه أن المقاولاتية تشمل مجموعة من الأعمال و التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد و تنسيق الموارد المختلفة من أجل تجسيد الفرصة في شكل مشروع مهيكل.

ب- **التعرّف على الفرص و استغلالها**: حسب هذا الاتجاه يعرّف Shane المقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف و تثمين و استغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات و خدمات مستقبلية.

و الفرصة هي الحالات التي تسمح بتقديم منتجات و خدمات و مواد أولية جديدة، بالإضافة إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم، و يتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعتبر شخصا قادرا على اكتشاف موارد غير مثمنة و التي يقوم بشرائها و تنظيمها لإعادة بيعها في شكل سلع و خدمات مثمّنة بطريقة أفضل من طرف المستهلكين.

إذن يركز هذا الاتجاه على دراسة ظهور نشاط اقتصادي جديد و الذي ليس بالضرورة مرتبط بظهور مؤسسة جديدة.

ج- **الازدواجية بين الثنائية الفرد – القيمة**: حسب هذا الاتجاه تتمحور دراسة المقاولاتية حول الفرد و القيمة التي أنشأها، و الثنائية هنا هي مبدأ اقترحه Morin يعرّف من منظورين، الأول ينطلق من الفرد و يعتبره الشرط الأساسي في خلق القيمة، إذ يقوم بتحديد طرق الإنتاج و كل التفاصيل المتعلقة بالقيمة المقدمة، و بالتالي المقاول هو الشخص بصدد خلق قيمة كإنشاء مؤسسة جديدة مثلا، و الذي بدونه لا يمكن لهذه القيمة أن تقدّم:

الفرد ⟵ **خلق القيمة**

أما المنظور الثاني فهو يعتبر أن خلق القيمة من خلال المؤسسة التي أنشأها هذا الفرد، تجعل هذا الأخير مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه إلى درجة أنه يصبح معرّفا به، و تحتل القيمة التي قدّمها مكانة كبيرة في حياته، و تؤثر عليه

بشكل كبير، إذ تدفعه لتعلم أشياء جديدة، و هي قادرة على تغيير صفاته و قيمه، و عندما يقوم الفرد بإنشاء مؤسسة أو تقديم ابتكار فإنه بالمقابل يصبح مقيدا بالمشروع الذي أقامه:

خلق القيمة ←——— **الفرد**

(القيمة المقدمة هي مجموعة النتائج التقنية و المالية و الشخصية التي تقدمها المؤسسة و التي تولد رضا المقاول)

يمكن اعتبار هذه الاتجاهات الثلاثة متكاملة، حيث لا يكفي أي اتجاه واحد لتعريف المقاولاتية، و عامة يمكن تعريفها: هي مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف، تثمين و استغلال الفرص المتاحة في السوق، و ذلك بتوفير مختلف الموارد الضرورية، بهدف تقديم قيمة معينة.

ثانيا: الخصائص الشخصية للمقاولين

لابد أن تتوفر في المقاول العديد من الخصائص الشخصية و التي تميزه عن باقي الأفراد، و من أهمّها:

- **الاستعداد و الميل نحو المخاطرة**: من أهم ما يجب أن يتمتع به المقاول هو الشجاعة و المخاطرة (غير المقامرة القائمة على العمل الشاق و انتهاز الفرص و ليس الحظ و المصادفة).
- **الرغبة في النجاح**: حيث يعرف المقاول أهدافه جيدا و يثابر لتحقيقها.
- **الثقة بالنفس**: عن طريق الثقة بالنفس يستطيع المقاول أن يجعل عمله ناجحا و أن يتعامل مع مختلف المشاكل.
- **الاندفاع للعمل**: عادة ما يظهر المقاول مستوى من الاندفاع للعمل أعلى من الآخرين، و يأخذ هذا الاندفاع شكل العناد و الرغبة في العمل الشاق.
- **الاستعداد الطوعي للعمل ساعات طويلة**: أول من يقدم للعمل و آخر من يغادر.
- **الالتزام**: لابد للمقاول من إدامة التركيز على أهدافه، و عدم التراجع و التعلم من أخطائه و أخطاء الآخرين، حيث تؤكد الدراسات وجود علاقة إيجابية بين مدى الالتزام و مستوى نجاح العمل.
- **التفاؤل**: يمتلك المقاول خاصية التفاؤل أكثر من غيره، فالفشل لا يمك تفاديه و لكن أهم شيء هو التعلم من الفشل و تحويله إلى نجاح.
- **منهجي و نظمي**: إن للمقاول القدرة على ترتيب و تنظيم وقته جيدا، و هو قادر على رؤية الصورة الكبيرة و بشكل واقعي، مدركا في نفس الوقت التفاصيل الدقيقة داخل تلك الصورة، و هذا يتطلب قدرات كبيرة في مجال التحليل و الربط قد لا يملكها الآخرون.

ثالثا: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للمقاولاتية.

1- الآثار الاقتصادية للمقاولاتية: تلعب المقاولاتية دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني، و من أهم آثارها الاقتصادية:

أ- **زيادة متوسط دخل الفرد و التغيير في هيكل الأعمال و المجتمع**: تعمل على زيادة متوسط الدخل الفردي و التغيير في هياكل الأعمال، حيث تكون المقاولاتية في مواقع متعددة، و هذا التغيير يكون مصحوب بنمو المخرجات، و هذه تسمح بتشكيل الثروة للأفراد عن طريق زيادة المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسبها.

ب- **الزيادة في جانبي العرض و الطلب**: إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما أن الانتفاع من المخرجات و الطاقات الجديدة يؤدي غلى نمو جانب الطلب.

ج- **التجديد و الابتكار و ردم الهوة بين المعرفة و حاجات السوق**: تعد المقاولاتية من مصادر التجديد و الابتكار و المخاطرة.

د- **توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة**: تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه نحو المقاولاتية في أعمال معينة أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للمقاولين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو المناطق.

ه- **تنمية الصادرات و المحافظة على استمرارية المنافسة**: تستطيع المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال الإنتاج، أو من خلال تغذيتها للمؤسسات الكبيرة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها، حيث يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المؤسسات الكبيرة و قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

و- **التكامل مع المؤسسات الكبيرة و ترابط الأعمال التجارية**: تعمل المقاولون و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تزويد المؤسسات الكبيرة بالمواد و الأجزاء التكوينية التي تحتاج إليها مما يخفض من تكلفة الإنتاج لتمكين عدد من المشروعات الكبيرة من التركيز على تلك النشاطات التي تكون جهودهم فيها أكثر فعالية.

ز- **العمل على تطور الاقتصاد**: إن المشروعات الصغيرة في الغالب هي الأصل في تطور الاقتصاد، و هي النواة التي ترفد الاقتصاد الوطني فيما بعد بالمشروعات الكبيرة سواء بتطورها أو بالأفكار التي تقدمها، فمشروعات اليوم الصغيرة هي مشروعات الغد الكبيرة.

2- **الآثار الاجتماعية للمقاولاتية**: من أهم آثارها الاجتماعية:

أ- **عدالة التنمية الاجتماعية و توزيع الثروة**: إن المقاولين و في مشروعاتهم المختلفة (و من خلال انتشارها جغرافيا و على نطاق واسع)، قادرون على تهيئة تنمية إقليمية شاملة و متوازنة، يساعدها في ذلك استغلال الموارد المحلية المتاحة و عدم حاجتها إلى بنية تحتية كبيرة، مما يجعلها تساهم في العدالة الاجتماعية بين المناطق المختلفة.

ب- **امتصاص البطالة و تأمين فرص عمل جديدة:** تلعب المقاولاتية دورا مهما في الاقتصاد الحديث بسبب المرونة و القدرة على الإبداع التي تتمتع بها، حيث تلعب دورا رئيسيا في تزويد فرص العمل و امتصاص البطالة.

ج- **الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن**: يعد وجود المقاولين و المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان و عدم الهجرة من الأرياف إلى المدن التي تتركز فيها عادة المؤسسات الكبيرة